

Distr.
GENERAL

S/1996/622
5 August 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام عن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية
لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملا بالفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ١٠٣٧ (١٩٩٦) المؤرخ ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. وفي ذلك القرار طلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس شهريا، عند اكتمال تجريد منطقة سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية (المشار إليها فيما بعد باسم "المنطقة") من السلاح، تقريرا عن أنشطة إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية وعن تنفيذ الأطراف للاتفاق الأساسي المؤرخ ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ (A/50/757-S/1995/951).

ثانيا - الجوانب السياسية

٢ - بتحقيق النجاح في تجريد التشكيلات العسكرية في المنطقة من السلاح، على النحو المبين في تقرير المقدم إلى المجلس المؤرخ ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٦ (S/1996/472)، تحول مركز اهتمام البعثة إلى تنفيذ الجانبين المدني والسياسي للذين تنطوي عليهما ولايتها. وشملت المنجزات الرئيسية فتح نهر درافا للملاحة، وترميم خط السكك الحديدية الرئيسي الواصل بين كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وتيسير إزالة الألغام للأغراض الإنسانية في الجهات ذات الأولوية، لا سيما في ليبوفاتش وما حولها، وكان ذلك أحد الشروط الرئيسية لعودة النازحين الكرواتيين. وقد بذل رئيس الإدارة الانتقالية جهودا هائلة لبناء الثقة في المنطقة وللحفاظ على التأييد المطلق الذي أبدته السلطات الكرواتية وسلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، كما واصل الاجتماع بانتظام مع الرئيسين توديمان وميلوسفيتش، وتحدث أمام المجلس الدائم لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن التطورات المستجدة في المنطقة.

٣ - إلا أنه مع إحراز تقدم عملي في إعادة إدماج المنطقة في كرواتيا تزايدت مخاوف السكان الصرب المحليين، الأمر الذي أوجد تحديات جديدة أمام البعثة. وارتبطت شواغل أولئك السكان بتدهور الحالة الاقتصادية، وعدم وجود تمويل للإدارة المحلية، وحالات التأخير في تسديد مبالغ المساعدة الدولية، فضلا عن الضغط المتزايد من قبل حكومة كرواتيا لإنهاء ولاية الإدارة الانتقالية في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧. كذلك تفاقم المخاوف نظرا لاستمرار الافتقار إلى قانون عضو مناسب ولورود مكالمات هاتفية تحمل تهديدات من أنحاء أخرى في كرواتيا إلى أفراد الجمع السكاني الصربي المحلي، لا سيما من وردت أسماؤهم

في قائمة الأشخاص الذين أعضوا من أحكام تشريع العفو الكرواتي القائم. ولأول مرة منذ نشر الإدارة الانتقالية، قام الصرب المحليون، لا سيما النساء بمظاهرات جماهيرية سلمية في يومي ١٥ و ١٧ تموز/يوليه ١٩٩٦ في فوكوفار، ويتنبأ بالمزيد من مثل هذه المظاهرات. وبينما تعبر هذه المظاهرات، من ناحية، عن القلق الحقيقي الذي ينتاب السكان الصرب فإنها تحمل، من ناحية أخرى، دلائل التنظيم السياسي. إلا أن تلك المظاهرات تبين دون شك تعاضم البلبله والهياج السياسي في المنطقة، الأمر الذي يهدد، اذا لم يعالج المجتمع الدولي أسبابه، بتقويض المنجزات التي سجلتها الادارة الانتقالية وبتعطيل أي تقدم آخر.

ألف - الحالة الاقتصادية والحاجة إلى التمويل

٤ - جدير بالذكر أن المجلس قد أعرب، في بيان رئيسه المؤرخ ٣ تموز/يوليه ١٩٩٦ (S/PRST/1996/30)، عن قلقه إزاء تدهور الحالة الاقتصادية في المنطقة وحث حكومة كرواتيا على التعاون مع الإدارة الانتقالية تعاوناً وثيقاً لتحديد وتوفير التمويل للإدارة المحلية والخدمات العامة. وقد ظلت قاعدة إيرادات الإدارة المحلية تتدهور باطراد منذ إغلاق حقل نفظ دييليتوفتشي في نيسان/أبريل عام ١٩٩٦. ولم تتمكن الإدارة المحلية من دفع مرتبات نحو ٦٠٠ ٣ موظف مدني، من بينهم مدرسون وعاملون في الحقل الصحي وأفراد شرطة، فضلا عن تكاليف التشغيل العامة. وهذا الأساس المالي المحفوف بالمخاطر الذي تستند إليه إدارة المنطقة، المقترن بوجود أعداد كبيرة من المقاتلين السابقين المسرحين العاطلين، يقوض ثقة الجمهور في الإدارة الانتقالية التي أنشئت في الشهور الأولى من عمر البعثة.

٥ - وتمشيا مع أحكام الفقرة ٢٢ من قرار مجلس الأمن ١٠٣٧ (١٩٩٦)، ظل رئيس الإدارة الانتقالية يلتمس بنشاط جميع المصادر الممكنة لتمويل الإدارة المحلية. وفي بداية الأمر، أشارت حكومة كرواتيا إلى أنها ستقدم شهريا ١٢ مليون كونا (٢,٢ من ملايين دولارات الولايات المتحدة). إلا أنها لم تقدم حتى الآن سوى مبلغ وحيد قدره ٦ ملايين كونا. ورغم دفع هذا المبلغ دون "أن يكون مشروطا بشروط"، حاولت الحكومة الكرواتية فيما بعد فرض شروط على استعمال الإدارة الانتقالية له. وقد تعطلت الجهود المبذولة للتوصل إلى اتفاق بشأن استغلال إيرادات حقل نفظ دييليتوفتشي لإدارة المنطقة، إذ ادعت الحكومة بأن شركة إينا (INA) (وهي شركة النفط الوطنية الكرواتية) لا تملك الموارد التي تسمح لها بدفع مبالغ شهرية منتظمة وأن الأرباح لا ينتظر أن تتولد من حقول النفط قبل شهرين أو ثلاثة أشهر. وكانت اللجنة الأوروبية قد تعهدت بدفع ١٠ ملايين دولار لمجموعة برامج تعميرية، على أن يستخدم جزء من ذلك المبلغ لدعم الهياكل الإدارية المحلية، ولكن هذه الأموال لن تتاح قبل أيلول/سبتمبر بأية حال. وجرى استكشاف فكرة عقد مؤتمر لإعلان التبرعات، ولكن المانحين المحتملين لم يبدوا حتى الآن سوى قدر محدود من الاهتمام.

باء - مدة ولاية الادارة الانتقالية

٦ - ثمة مسألة معلقة ثانية، وهي تتعلق بمدة ولاية الادارة الانتقالية. ووفقا للفقرة ١ من الاتفاق الأساسي "تحدد فترة انتقالية مدتها ١٢ شهرا يجوز تمديدتها لفترة أخرى أقصاها نفس المدة، اذا طلب أحد الأطراف ذلك". وأنشأ مجلس الأمن، بقراره ١٠٣٧ (١٩٩٦)، الادارة الانتقالية لفترة أولية مدتها ١٢ شهرا وأعرب عن استعداده لاستعراض الحالة واتخاذ الاجراء المناسب على ضوء تقرير يقدمه الأمين العام في موعد لا يتجاوز ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. وقد صرح كبار المسؤولين الكرواتيين، في بيانات علنية أدلوا بها خلال الشهر الماضي، بأن حكومة كرواتيا لن توافق على أي تمديد لولاية الادارة الانتقالية بعد التاريخ المحدد حاليا لانتهائها، وهو ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧. إلا أنه استنادا إلى مناقشات استطلاعية أجريت مع الكرواتيين تذهب تقديرات الادارة الانتقالية إلى أنهم سوف يفكرون في تمديد الولاية لبضعة أشهر أخرى مع تنقيحها بشروط معينة. ويبدو أن إجراء الانتخابات في المنطقة في موعد غايته كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ يمثل أحد هذه الشروط. وفي الوقت نفسه، قررت الجمعية الاقليمية الصربية المحلية في ٦ حزيران/يونيه ١٩٩٦، عملا بأحكام الاتفاق الأساسي، أن تطلب إلى مجلس الأمن أن يمدد ولاية الادارة الانتقالية لفترة إضافية قوامها ١٢ شهرا تنتهي في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨. ويتوقع وصول طلب رسمي بذلك قريبا.

٧ - وقد تبدأ حالة البلبله القائمة بشأن مدة ولاية الادارة الانتقالية في إحباط قدرة البعثة على العمل بصورة فعالة. كما أن الشكوك المحيطة بمدة الولاية تؤثر على شتى جوانب عمل البعثة، بطرق عدة، هي: الجدول الزمني للانتخابات ومحتواها السياسي وتنظيمها؛ وتأثير مشاريع إعادة الإدماج الاقتصادي وبناء الثقة؛ وإمكانية عودة النازحين بأعداد كبيرة مع وجود الادارة الانتقالية في المنطقة؛ ومستوى ثقة السكان الصرب في المنطقة؛ وأخيرا، التاريخ الذي بحلوله ستقرر غالبية هؤلاء ما اذا كانت ستبقى أو سترحل. وبذلك، تنذر هذه المسألة بأن تتحول إلى مسألة سياسية محلية كبرى، تضاف إلى الهياج السياسي في المنطقة.

جيم - العضو

٨ - أعرب رئيس مجلس الأمن في بيانه المؤرخين ٢٢ أيار/مايو و ٣ تموز/يوليه (S/PRST/1996/26) و (S/PRST/1996/30) عن أسفه لعدم قيام حكومة كرواتيا بعد بإصدار قانون عضو شامل وحث على وجوب اتخاذ هذا التدبير بأسرع وقت ممكن. وقد نشرت وسائل الإعلام الكرواتية في ٢٨ حزيران/يونيه فيما يبدو بأنه رد على هذين البيانين قائمة بأسماء ٨١١ شخصا استثنتهم حكومة كرواتيا من أحكام قانون العضو الذي أقره البرلمان في ١٧ أيار/مايو ١٩٩٦. وأكدت الحكومة أن القائمة ليست نهائية لأنها مؤلفة في معظمها من أفراد متهمين بأنهم ارتكبوا، أو مشتبه في أنهم ارتكبوا، جرائم حرب دون غيرها من فئات الجرائم كالتجسس أو التخريب أو تهديد السلامة الإقليمية لكرواتيا. وقد تقرر منذ ذلك الوقت أن القائمة تحتوي على عدة أخطاء واضحة إذ أنها تضم فردا سبق وأن مُنح عضوا، وعددا من الأفراد غير المحاربين، وعددا من الكهول، وشخصا واحدا على الأقل توفي قبل بضع سنوات.

٩ - وإصدار قانون العفو ونشر القائمة المذكورة أعلاه أثارا البلبلة بشأن تحديد الأشخاص الذين مُنحوا عفوًا والأشخاص الذين استُثوا منه، وقوضا ما كان يمكن أن يكون لتلك الخطوات من أثر إيجابي لولا ذلك. ولا عجب في أن ردود الفعل المحلية في المنطقة كانت سلبية وأن السكان المتضررين قد أصيبوا بالذعر، مما أضر بالعملية المستمرة لبناء الثقة وأسهم إسهاما كبيرا في ما جرى من مظاهرات في الآونة الأخيرة.

ثالثا - الجوانب العسكرية

١٠ - اتسمت الحالة العسكرية في المنطقة بالهدوء والاستقرار خلال الشهر الماضي، ولم تقع حوادث مهمة تستدعي الإبلاغ عنها. وقد حرص العنصر العسكري لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية على أن يكون تواجده مرئيا بوضوح من خلال القيام بدوريات نهائية ولييلية متعددة في جميع أرجاء المنطقة من أجل رصد السلامة والأمن وزيادة الثقة المحلية في إدارة الأمم المتحدة. وتواصل الكتائب توفير الأمن للقاءات العائلية وبرامج زيارات القرى وغيرها من الزيارات بالتعاون مع عنصر الشؤون المدنية وعنصر الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة وقوة الشرطة الانتقالية. وتواجد الشرطة الكرواتية الخاصة في عدة مواقع من المنطقة المجردة من السلاح (منطقة الفصل سابقا) الخاضعة لسيطرة إدارة الأمم المتحدة يثير القلق بشكل خاص. والاحتجاجات المستمرة للإدارة لم تنجح في سحب هذا التواجد. وطبقا لما أذن به القرار ١٠٢٧ (١٩٩٦) فقد وضعت مع قوة التنفيذ ترتيبات لتقديم دعم جوي وثيق للإدارة. كذلك بدأت قوة التنفيذ في ٢٦ تموز/يوليه، إجراء تدريبات في المجال الجوي لسلوفانيا الشرقية، كما وقّعت حكومتا كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية اتفاقات مع قوة التنفيذ بشأن استخدام المجال الجوي.

رابعا - الجوانب المدنية

ألف - الشؤون المدنية

١١ - تابع عنصر الشؤون المدنية، من خلال آلية لجان التنفيذ المشتركة، إحراز التقدم في مختلف المجالات المهمة، كما تم التوصل في لجنة التنفيذ المشتركة المعنية بالإدارة المدنية إلى اتفاق، من حيث المبدأ، على مشروع لتركيز نظام إصدار المسؤولين الكرواتيين للوثائق الشخصية الأساسية في ثلاثة مواقع في المنطقة وذلك لفترة شهرين تبدأ في آب/أغسطس ١٩٩٦، ومن ثم يجري توسيع النظام ليشمل مواقع أخرى وذلك لأن توفر وثائق الجنسية يعد أمرا أساسيا من أجل تنفيذ الجوانب الأخرى للولاية، كعودة المشردين وتنظيم الانتخابات.

١٢ - وإغلاق حقل نطف دييليتوفشي في نيسان/أبريل أسفر عن نقص خطير في كمية الوقود المتوفر في المنطقة. وقد جرت خلال الأسابيع الماضية مفاوضات صعبة بين شركة النفط الكرواتية الوطنية وشركة "NIK" (شركة صربية محلية)، برعاية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية، بشأن إعادة فتح محطات الوقود بغية كفاءة وصول إمدادات وقود يمكن الاعتماد عليها إلى المنطقة. وهذه المناقشات تتناول أيضا المسألة

الأساسية المتعلقة بنقل ملكية شركة "NIK" وموجوداتها إلى شركة "INA" والمسألة المتصلة بها وهي مسألة مواصلة استخدام إدارة شركة "INA" لموظفي شركة "NIK". وفي منتصف شهر تموز/يوليه عرضت حكومة كرواتيا ٣٠٠ ٠٠٠ لتر من الوقود على إدارة الأمم المتحدة الانتقالية وسلّمتها إليها كي تستعملها في مختلف المجالات ذات الأولوية التي تقررها البعثة. وتواصل الأطراف، بتوجيهات الإدارة، إجراء مناقشات بشأن إبرام عقود من أجل نزع الألغام المزروعة في حقل نפט ديليتوفشي. ومن المتوقع الآن أن تبدأ عملية نزع الألغام في مطلع آب/أغسطس مع إعادة افتتاح مرافق إنتاج النفط المقرر له أن يتم في منتصف آب/أغسطس.

١٣ - وبدأت إدارة الأمم المتحدة الانتقالية برامج للتدريب في مجال حقوق الإنسان في المنطقة، وقامت لجنة التنفيذ المشتركة المعنية بحقوق الإنسان في أوسيك بكرواتيا بتنظيم، وإدارة، حلقة دراسية للتدريب في مجال حقوق الإنسان برعاية مجلس أوروبا ومنظمة محلية غير حكومية. وقد وجهت الدعوة إلى مندوبي جميع لجان التنفيذ المشتركة لحضور الحلقة الدراسية التي كانت أول برنامج للتدريب من نوعه لموظفي المرتبة المتوسطة في المنطقة والأماكن القريبة المحيطة بها. وقد خطط لتنفيذ برامج تدريب مشابهة أخرى. ومنذ مطلع تموز/يوليه، أخذ موظفو الشؤون المدنية التابعون لإدارة الأمم المتحدة بالعمل مع السلطات الصربية المحلية في مقر المجلس التنفيذي الإقليمي من أجل تيسير زيادة مشاركة إدارة الأمم المتحدة في أداء المهام اليومية للإدارة الإقليمية.

باء - المسائل الانتخابية

١٤ - عملاً بالفقرة ١٢ من الاتفاق الأساسي والمسؤوليات المناطة بإدارة الأمم المتحدة بموجبه "من أجل تنظيم الانتخابات والمساعدة في إجراءاتها، والمصادقة على النتائج"، أوفدت شعبة المساعدة الانتخابية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة بعثة استقصاء انتخابية في نيسان/أبريل ١٩٩٦، كما توجهت إلى المنطقة في الفترة من ١٣ إلى ٢١ تموز/يوليه بعثة لتقييم الاحتياجات. وكان الغرض من بعثة تقييم الاحتياجات، في جملة أمور، بحث وتقييم شروط تنظيم الانتخابات مع رئيس الإدارة الانتقالية لإدارة الأمم المتحدة والسلطات الكرواتية والصربية المعنية؛ وتقييم الإطار العام لتنظيم الانتخابات وإعداد جدول زمني مفصل لها؛ واستعراض الإطار القانوني القائم وتقييم الاحتياجات المحتملة لتعديل التشريعات؛ وإعداد الميزانية العامة؛ وتصميم مكونات العنصر الانتخابي لإدارة الأمم المتحدة. وعقب الزيارة قام عنصر الشؤون المدنية بإنشاء وحدة انتخابات كي تبدأ بالتحضير للانتخابات المحلية. وقد أجرت البعثة في تقريرها تحليلاً لجميع القضايا الرئيسية التي تحتاج إلى أن ينظر فيها من الناحية السياسية، وأوصت بأن يجري تناول القضايا المتعلقة التي لها صلة بالسياسات كمسألة ذات أولوية. وأشار التقرير أيضاً إلى أنه في ظل الأوضاع الراهنة، وما هو متاح من سوقيات، سيكون أقرب تاريخ ممكن لإجراء الانتخابات هو أواخر شباط/فبراير أو مطلع آذار/مارس ١٩٩٧، وذلك شريطة أن يتم بحلول منتصف تشرين الأول/أكتوبر حل القضايا المتعلقة التي لها صلة بالسياسات وإلا فإنه سيحدث، لا محالة، مزيد من التأخير.

جيم - المسائل المتعلقة بالشرطة

١٥ - جرى نشر ٤٤٢ مراقبا في منطقة البعثة من أصل قوة مأذون بها قوامها ٦٠٠ مراقب من الشرطة المدنية. والمهمة الرئيسية لمراقبي الشرطة تتركز، في الوقت الراهن، في مراقبة قوة الشرطة الانتقالية التي من المزمع أن يبلغ مجموع قوتها ٣٠٠ فرد. والقوة التي أنشئت في ١ تموز/يوليه تعاني من صعوبات في أن تكون قوة فعالة: فقد طرأت تأخيرات بالنسبة للحصول على موافقة السلطات الكرواتية على أسماء ضباط الشرطة وفي الحصول على الزي الجديد من الجهة المصنّعة؛ كما أدى نقص الوقود إلى الحد من الدوريات؛ وربما كان الأهم من كل ذلك، أنه لا تزال هناك أسئلة رئيسية لم يبت فيها بشأن الرواتب. فقد تعهدت حكومة كرواتيا في البداية بدفع تلك الرواتب، ولكن موقفها الأخير هو أنها لن تدفعها إلا عندما "تعمل الشرطة لحساب دولة كرواتيا". وعلى الرغم من هذه الصعوبات فإن نشر قوة الشرطة الانتقالية لا يزال مستمرا واكتمل جزئيا في بعض المناطق. وقد تم نشر ضباط شرطة صرب وكروات محليين بصفتهم مشاركين في القيادة في ١١ مخفرا للشرطة بالمنطقة، وبدأ تسيير دوريات مشتركة في المنطقة المجردة من السلاح بمشاركة فعلية من مراقبي الشرطة المدنية التابعين للأمم المتحدة. ومع تزايد الثقة سيجري توسيع نطاق عمل الدوريات تدريجيا ليشمل أجزاء أخرى من المنطقة.

١٦ - وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية تعطي الأولوية القصوى للتشغيل الكامل والفعال لقوة الشرطة الانتقالية. وقد طرأت زيادة طفيفة في الأعمال غير القانونية في المنطقة، ويعود ذلك أساسا إلى الوضع الاقتصادي والاجتماعي الصعب واستمرار العمليات التي تقوم بها العناصر والعصابات الإجرامية. ومعظم الحوادث انطوت على إطلاق النار، وقد سعت القوة لتثبيت مصداقيتها في ردها على هذه الحوادث من خلال مصادرة الأسلحة. وقد جرى تجريد مخافر الشرطة المحلية السابقة من السلاح، ولكن لم يتحقق تسجيل الأسلحة الصغيرة لدى مخافر قوة الشرطة الانتقالية. والسبب في ذلك عاندا، جزئيا، إلى رغبة السكان المحليين في انتظار البرنامج المقترح لاسترداد الأسلحة بشرائها والاستفادة منه وهو البرنامج الذي سترعاه حكومة كرواتيا.

دال - مراقبة الحدود

١٧ - في ٣١ تموز/يوليه كان قد جرى نشر ٣٧ مراقبا للحدود تابعين لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية، وبدأت في مطلع تموز/يوليه المراقبة العملية لثمانى نقاط عبور دولية. وقد قامت الإدارة في تموز/يوليه بتنفيذ تعليق مؤقت للتصدير غير المشروع للخشب غير المصنّج، ورفع هذا التعليق بعد أن وضعت الإدارة المحلية الوثائق القانونية المناسبة لمثل هذه الصادرات.

هاء - الشؤون العامة

١٨ - اضطلعت وحدة الشؤون العامة في الإدارة الانتقالية بطائفة من الأنشطة وذلك من خلال بث برامجها الإذاعية عبر محطة إذاعة محلية، وإصدار نشرة "UNTAES BULLETIN" وظهور كبار موظفيها في كثير من اللقاءات التليفزيونية والإذاعية. وبالنظر الى أن غالبية السكان المحليين لم يكن لديهم عند نشر الإدارة الانتقالية في نيسان/أبريل ١٩٩٦ أي علم بمسألة الفترة الانتقالية، فقد اجتهدت البعثة في إطلاعهم على عملية إعادة الإدماج. أما في الوقت الراهن فيجري التركيز على القضايا المتصلة بحق المواطنة وحق الملكية وحقوق الإنسان والعمالة. وبعد الانتهاء من عملية التجريد من السلاح، في أواخر حزيران/يونيه، نظمت الإدارة الانتقالية للصحفيين الكرواتيين زيارات عديدة للمنطقة، ويسرت أيضا زيارات بعض الصحفيين الصربيين من منطقة أوسسيك وبلدات أخرى في كرواتيا.

خامسا - الجوانب الإنسانية

١٩ - قامت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والإدارة الانتقالية، بتحديد صلاحيات من أجل اتباع نهج تعاوني حيال عودة الصربيين والكرواتيين، على حد سواء، الى المنطقة والخروج منها. والصلاحيات التي وضعت في صيغتها النهائية في ٢٩ تموز/يوليه تتناول تفصيلا مجالات محددة للتنسيق بشأن مجالات من بينها تبادل المعلومات، وتنسيق الموارد من الموظفين، والدعم السوقي المقدم حسب الاقتضاء من الإدارة الانتقالية، لعمليات العودة.

٢٠ - والتقدم على طريق المشاريع النموذجية لعمليات العودة لا يزال مستمرا بشكل ملحوظ في سياق لجنة التنفيذ المشتركة المعنية بعودة اللاجئين والمشردين. ولو أن اللجنة ظلت هي المحفل الذي تصب فيه التقارير الدورية المقدمة من المندوبين الكرواتيين والصربيين عن آخر التطورات، فقد أنشئت لكل قرية من قرى المنطقة الثلاث المشمولة بالمشاريع النموذجية أفرقة عاملة وذلك لغرض تنظيم التقييمات التقنية وزيارات القرى وغير ذلك من المهام التنفيذية. وقد أوشكت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على الانتهاء من اختيار شركائها التنفيذيين لأغراض بناء المساكن والمرافق العامة وأعمال إعادة التأهيل، وسوف تضع الأفرقة العاملة خططا للعمل في تعاون مباشر مع المنظمات غير الحكومية المنتقاة.

٢١ - وأخيرا، أبلغت لجنة التنفيذ المشتركة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بأنه بالإمكان بدء مشاريع إزالة الألغام من المنطقة في غضون بضعة أسابيع.

سادسا - ملاحظات

٢٢ - ما برحت الإدارة الانتقالية تبذل جهودا دؤوبة لإعادة إدماج المنطقة في كرواتيا بصورة كاملة وسلمية، وهي تواجه الآن تحديات رئيسية سيكون لها أثرها في تحديد عدد الصرب الذين سيقون في

المنطقة وفي بيان مدى إمكانية استعادة المنطقة لطابعها المتعدد الإثنيات في ظل السيطرة الكرواتية. أما أكثر الشواغل إلحاحا، في الوقت الحالي فهو الحصول على التمويل اللازم للإدارة المحلية للمنطقة ريثما يصبح التمويل الكرواتي المتواصل متاحا، وهو ما قد يستغرق فترة تمتد لستة أشهر. ومما يؤسف له، حقا، أن حكومة كرواتيا لم تتأهب بعد لتوفير مثل ذلك التمويل وذلك على الرغم من التزامها الواضح بالتعاون التام مع الإدارة الانتقالية ومطالبة مجلس الأمن مرارا وتكرارا بإسهام البلد المضيف في تغطية تكاليف العملية. فالهدف الذي منحت الإدارة الانتقالية ولاية تحقيقه هو العمل على إعادة إدماج ذلك الجزء من أراضي كرواتيا بالسبل السلمية. ومن ثم فإن حكومة كرواتيا تقع على عاتقها مسؤولية واضحة بالنسبة لدعم إدارتها ماليا خلال الفترة الانتقالية. وما لم تفض المفاوضات الراهنة مع الحكومة الكرواتية قريبا الى نتيجة مرضية فإنني سأضطر الى تقرير ما إذا كانت الحالة قد بلغت مرحلة يتوجب عليّ معها إبلاغ المجلس بأن أحد الأطراف قد أدخل الى حد كبير بالتزاماته المنصوص عليها في الاتفاق الأساسي.

٢٣ - وأود أيضا إبراز ما لعدم اليقين فيما يتعلق بمدة مهمة الإدارة الانتقالية (انظر الفقرة ٦ أعلاه) من آثار سلبية على ثقة الصرب وعمليات الإدارة الانتقالية. فالمهام المسندة الى الإدارة الانتقالية تشكل لبنات بناء عملية المصالحة الصعبة والضرورية كي تستعيد المنطقة طابعها السلمي المتعدد الإثنيات. وتلك اللبنة تشمل ما يلي: الإنعاش الاقتصادي من أجل توفير فرص العمل للمقيمين والعائدين؛ وإنشاء قوة شرطة انتقالية متعددة الإثنيات تمارس مهامها كاملة بغية تهيئة الظروف لسيادة القانون والنظام والحفاظ عليها؛ وتيسير عودة آلاف المشردين الى جميع المناطق، بما في ذلك المناطق التي دمرتها الحرب والتي تنتشر فيها الألغام؛ وبناء مساكن كافية أو إصلاح المنازل لإيواء العائدين؛ وإصدار وثائق جنسية كرواتية لعشرات الآلاف من المقيمين في المنطقة بحيث يتسنى لهم الاستفادة من حماية النظام الدستوري والقانون الكرواتي؛ وتنظيم انتخابات؛ وإنشاء مجلس مشترك للبلديات تعيينه الطائفة الصربية حسبما ينص عليه الاتفاق الأساسي.

٢٤ - وعلى الرغم من أن تلك المهام تشبط الهمة، لا سيما في فترة الشتاء القاسي حيث تتباطأ، أو تتوقف، الأنشطة الرئيسية مثل إزالة الألغام وبناء المساكن فإن الإدارة الانتقالية تحرز تقدما مشجعا فيما يتعلق بتنفيذ جميع جوانب ولايتها. بيد أنه في ضوء الظروف السائدة حاليا في المنطقة فإن توقع إنجاز تلك المهام بإنقضاء مدة ولاية الإدارة الانتقالية الراهنة ليس، على ما يبدو، أمرا واقعا. فعلى الرغم من أنه قد تم إحراز تقدم كبير لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي عمله. ونذكر في هذا الصدد، على سبيل المثال، أن تنظيم انتخابات حرة ونزيهة (انظر الفقرة ١٣ أعلاه) ينبني على الإنجاز المسبق للمهام الصعبة، مثل إرساء إطار قانوني مناسب، وتحديد معايير أهلية المرشحين والناخبين، وتعيين حدود البلديات والمناطق والمقاطعات، والاستعدادات السوقية، ويجب أيضا البت فيما إذا كان ينبغي أن يكون من بين شروط التصويت حيافة وثائق الجنسية الكرواتية التي لا يحوزها حاليا سوى جزء ضئيل من سكان المنطقة من الصرب والتي لن تكون في متناول جميع الناخبين المحتملين إلا بعد عدة أشهر من العمل المكثف من جانب السلطات الكرواتية وهو عمل لم يُشرع فيه بعد.

٢٥ - ومن دواعي الارتياح، في الواقع، أن أطراف الاتفاق الأساسي ما زالت تعلن التزامها بعملية إعادة الإدماج، إلا أن الحوادث الأخيرة تشير إلى أن كل طرف يسعى إلى تحقيق المصالحة بأقصى قدر ممكن وذلك مع اقتراب عملية التكامل من شكلها الرسمي بإجراء انتخابات إقليمية. ومن المرجح أن افتعال المواقف السياسية وتأجيجها سيزيدان وسيعوقان أحيانا، أو يهددان، عملية إعادة الإدماج برمتها. ومن ثم فإنه لدى النظر في المهام العديدة المعقدة المسندة للإدارة الانتقالية، وبغية توفير مزيد من الوضوح والتوجيه للبعثة في أدائها لولايتها، قد يود المجلس، وهو يعيد تأكيد قراره بأن الإدارة الانتقالية أنشئت لفترة أولية مدتها ١٢ شهرا، أن ينظر في إمكانية أن يعلن الآن اعتماده تمديد ولايتها لفترة أخرى قدرها ١٢ شهرا وذلك لتمكينها من إنجاز مهامها. وينبغي أيضا، تذكير حكومة كرواتيا بمسؤولياتها عن الإسهام في تكاليف تشغيل الإدارة الانتقالية وتعزيز الدعم المالي اللازم لإدارة المنطقة على نحو منتظم. فضلا عن ذلك فإنه يجدر تشجيع حكومة كرواتيا على سن قانون عفو محسن. وينبغي، من ناحية أخرى، تذكير الطائفة الصربية المحلية بأن من مصلحتها التعاون على الوجه الأكمل مع الإدارة الانتقالية في جهودها الرامية إلى تحقيق السلام في جميع أنحاء يوغوسلافيا السابقة.
